Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم

رقم التقرير: PIDA7482

اسم المشروع	اسم المشروع: مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل في مصر (P146007)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الدولة	جمهورية مصر العربية
القطاع/ القطاعات	النفط والغاز (100٪)
الموضوع/ الموضوعات	البنية التحتية وتقديم الخدمات على مستوى المدن (40٪)، الخدمات الحضرية وإسكان الفقراء (30٪)، الإدارة الاقتصادية الأخرى (30٪)
أداة الإقراض	تمويل المشاريع الاستثمارية
الرقم التعريفي للمشروع	P146007
المقترض / المقترضون	حكومة جمهورية مصر العربية ، وزارة التعاون الدولي
وكالة تنفيذ المشروع	الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS)
التصنيف البيئي	أ –تقييم كامل
تاريخ إعداد / تحديث وثيقة معلومات المشروع	21 مايو 2014
التاريخ المتوقع للاعتماد/ الإفصاح	30 إبريل 2014
التاريخ التقديري للحصول على موافقة مجلس الإدارة	24 يوليو 2014
القرار	
القرارات الأخرى	

1. السياق العام للمشروع

السياق القُطري

تعيش مصر وسط تحول اجتماعي وسياسي وتاريخي في أعقاب ثورة يناير 2011 والإطاحة بحكومة مرسي في يوليو 2013. وتم الإعلان عن خارطة طريق مدتها 12 شهر من قبل الحكومة المؤقتة التي تؤسس للدخول في نظام سياسي ديمقراطي. وتم الانتهاء من إحدى الركائز المهمة لخارطة الطريق بعد اعتماد الدستور الجديد من خلال الاستفتاء الذي جرى في شهر يناير 2014. وتم

تعيين حكومة جديدة في أوائل شهر مارس 2014 لكي تشرف على استكمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستعقد في صيف عام 2014.

صاحب هذا التحول ارتفاع في الضغوط المالية، وانخفاض في المسار التنموي، وارتفاع في معدل الفقر. في السنة المالية 2013 بلغ العجز المالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي واقترب الدين العام من نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ متوسط معدل النمو 1–2% في السنوات الثلاث منذ عام 2011 مقارنة بـــ 5٪ في عام 2010. ووصل التضخم إلى أعلى معدلاته بمتوسط ثلاث سنوات إلى حوالي 11٪ في الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2013. ويستمر معدل البطالة في الارتفاع على نحو غير متناسب بالنسبة للنساء والشباب، وبلغ حوالي 13٪ في عام 2013.

ونتيجة لذلك، فقد اتخذ معدل الفقر أيضا اتجاها تصاعديا ووصل إلى 26٪ في 2013 مقارنة بـــ 25٪ في عام 2011. وبالمقارنة بالمعدل القومي للفقر، تعد بعض المناطق في وضع أسوأ – حيث تفيد التقارير الخاصة بالمناطق الريفية في صعيد مصر بأن معدل الفقر يصل إلى 50٪. ولدعم مصر خلال هذه الفترة الانتقالية، تعهدت دول الخليج – المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت بنحو 17 مليار دولار أمريكي من المساعدة المالية الاستثنائية (ورد منها 12 مليار دولار أمريكي حتى الآن) والتي دعمت خطة الحكومة في تنفيذ برامج التنمية واستقرار الأسواق. وظل مؤشر سوق الأسهم عند أعلى مستوياته وظلت تكلفة الاقتراض المحلي عند أدنى مستوياتها منذ عام 2011.

كان تركيز الحكومة المؤقتة على "تحفيز الاقتصاد"، الذي تمحور حول اثنتين من حزم التحفيز بقيمة تعادل 8.5 مليار دولار أمريكي، وعلى خلق فرص عمل وتحسين تقديم الخدمات العامة، والتي تشمل توسيع شبكة الغاز الطبيعي للمنازل. وسجل التوسع في شبكة الغاز الطبيعي نموا مدهشا على الأخص في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ووصل عدد المستهلكين المستفيدين من الشبكة حاليا إلى 5.8 مليون مستهلك، خصوصا في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. ولكن، لا يزال غاز البترول المسال (LPG) إلى حد كبير هو وقود الطهي الأكثر أهمية بالنسبة لغالبية المصريين. لذلك، تعتزم الحكومة زيادة التوصيلات المنزلية للغاز بمقدار 800.000 وصلة سنويا، وتعزيز زيادة إمكانية الوصول للشبكة كجزء من برنامج التنمية الاقتصادية.

وتتضمن عملية تمديد شبكات الغاز الطبيعي آثارا متعددة الأبعاد. أولا: يتم استبدال غاز البترول المسال المدعوم إلى حد كبير والمستورد بالغاز الطبيعي المحلي، وبالتالي خفض الدعم الحكومي لغاز البترول المسال. وأفادت تقارير دعم الوقود، والذي يمثل جزءاً كبيراً من ميزانية الحكومة، عن وجود اتجاه متصاعد يمثل 18–20% من نفقات الميزانية في السنوات الأخيرة ويصل إلى 5–7% من الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم في الاستنزاف المالي الجاري. وكان غاز البترول المسال الأكثر ركودا حيث نسبة استرداد تكلفته هي الأقل من بين عناصر الوقود المدعوم. وأدى ارتفاع الأسعار الدولية لغاز البترول المسال إلى زيادة تدهور الوضع. ثانيا: سيصبح ترشيد دعم الطاقة أكثر أهمية في المستقبل، حيث نص الدستور صراحة على تخصيص 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم والصحة والبحوث والتنمية. ويمكن لتبديل استهلاك أسرة واحدة من غاز البترول المسال إلى الغاز الطبيعي أن يوفر مبلغ 201 دولار أمريكي من قيمة الدعم السنوي للغاز الطبيعي المسال. ثالثا: يوفر الربط بشبكات الغاز الطبيعي توريد غاز أكثر أمانا وأكثر موثوقية ويحمي الأسر من اعتمادها على وقود يتميز بارتفاع الأسعار في السوق غير الرسمية، وخاضع لنقص في الإمدادات يصاحبه مشاكل اجتماعية مثل الانتظار في طوابير طويلة. رابعا: توفر أعمال شبكات الغاز الطبيعي فرص عمل مباشرة وغير مباشرة خلال مراحل الإنشاء والتشغيل.

لقد ساند البنك الدولي جهود الحكومة المصرية في زيادة فرص الحصول على الغاز الطبيعي منذ عام 2008 من خلال مشروع توصيل الغاز الطبيعي في مصر. واستطاع المشروع أن يوصل الغاز بنجاح إلى 355.000 مستهلك في منطقة القاهرة الكبرى في دعم لهدف الحكومة للوصول إلى 6 ملايين مستهلك بحلول عام 2012. وقد وجدت الحكومات في جميع أنحاء العالم أنه من الصعب تنفيذ عملية استرداد التكلفة الكاملة لغاز البترول المسال، حيث أن هذه السلعة مدعومة بشكل ثابت إلى حد ما، ويستخدم الغاز الطبيعي المسال على نطاق واسع في أوساط الفقراء. ولأسباب تاريخية، تعد أسعار غاز البترول المسال في مصر منخفضة وفقا للمعايير العالمية. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت شبكات الغاز الطبيعي كأداة تخفيف بديلة لتحويل الأسر بعيدا عن غاز البترول المسال دون خلق مصاعب لا مبرر لها.

السياق القطاعي والمؤسسي

يعمل قطاع الغاز في مصر تحت الإشراف العام لوزارة البترول والثروة المعدنية (MoP) التي تعمل أيضا في مجال النفط والبتروكيماويات والصناعات التعدينية. وتم إنشاء الشركة المصرية العامة للبترول (EGPC) بموجب قانون صدر عام 1957 للتعامل مع أنشطة التنقيب والإنتاج والمعالجة، ونقل وتوزيع المنتجات النفطية. وفي عام 2001، تم إنشاء الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) لتنظيم وإدارة تطوير الغاز الطبيعي في مصر. تمتلك الهيئة العامة للبترول 100% من الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) وكانت تقوم بتفويض تدريجي لأنشطة الغاز الطبيعي إلى الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS)، بما في ذلك تلك الأنشطة الخاصة بالنقل المحلي الغاز، وصادرات الغاز الطبيعي المسال، والاستكشافات المباشرة للغاز في الآونة الأخيرة. وتتم إدارة شبكة نقل الغاز الوطنية وتشغيلها وصيانتها من قبل شركة الغاز المصرية (GASCO). ومع ذلك، تحتفظ الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) بملكية أصول النقل والتوزيع، بما في ذلك شبكة الغاز الطبيعي. وتم فتح أنشطة تشغيل وصيانة نظام التوزيع أمام مشاركة القطاع الخاص في عام 1997 وتم تقسيم هذه الأنشطة إلى عدد من مناطق الامتياز. وتم منح الامتيازات لخمسة عشر شركة من شركات التوزيع المحلي (LDCs) بطول الحدود الجغرافية، حيث تسعة من تلك الشركات مملوكة للقطاع الخاص. وتعد شركة تاون جاس وشركة غاز مصر من بين أكبر شركات التوزيع المحلي (فيما يتعلق بعدد المستهلكين) وهما شركتان مملوكتان للقطاع العام. وتعد شركات التوزيع المحلي مسؤولة عن توفير خدمات التشغيل والصيانة لشبكة التوزيع، فضلا عن توسيع نطاق الوصول إلى الأسر الجديدة والعملاء التجاريين، بينما تعد الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) مسؤولة عن تمويل التوسع في شبكات التوزيع.

خلال حقبة التسعينات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، نفذت مصر اكتشافات غاز كبيرة وجديدة ضاعفت احتياطيات الغاز المثبتة لثلاثة أضعاف من 347 مليار متر مكعب في عام 1989إلى 2.2 تريليون متر مكعب من الغاز بحلول عام 2010. وأدى الارتفاع في احتياطيات الغاز بالحكومة إلى تعزيز الاستخدام المحلي للغاز والبحث عن خيارات تصديره في شكل غاز طبيعي مسال (LNG) وغاز يتم تصديره عن طريق خطوط الأنابيب. ونجحت الحكومة في خلق سوق محلية وبناء ثلاث قطارات نقل للغاز الطبيعي المسال بسعة 18 مليار متر مكعب/ سنة وتنفيذ نظام خط أنابيب الغاز العربي بقدرة تقريبية تصل إلى 10 مليار متر مكعب/ سنة. وبلغ الطلب على الغاز الطبيعي في مصر 52.2 مليار متر مكعب في السنة المالية 2012/ 2013. وكان قطاع الكهرباء هو أكبر مستهلك باستهلاك قدره 29.6 مليار متر مكعب (57% من الإجمالي). وتلاه القطاع الصناعي باستهلاك قدره 14.7 مليار متر مكعب (28%)، تم قطاع النفط والبتروكيماويات باستهلاك قدره 5.7 مليار متر مكعب (11%) وقطاع الاستهلاك السكني باستهلاك قدره 1.5 مليا متر مكعب (3%) تم قطاع استهلاك الغاز الطبيعي المضغوط باستهلاك قدره 0.5 مليار متر مكعب (1%). وفي هذا العام نفسه، وصلت صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال إلى ما يعادل

5.7 مليار متر مكعب ووصلت الصادرات عبر خطوط الأنابيب إلى مليار متر مكعب.

وازداد الإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي بمعدل 11.3% سنويا (21 مليار متر مكعب في عام 2000 إلى 63 مليار متر مكعب في عام 2009) لكنه انخفض قليلا إلى أقل من 60 مليار متر مكعب في عام 2013. وازداد الاستهلاك المحلي بشكل متسارع من 20 مليار متر مكعب في عام 2000 إلى 45 مليار متر مكعب في عام 2010 وإلى 52.2 مليار متر مكعب في عام 2013 بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 8.5%، ويرجع ذلك أساسا إلى الطلب المتزايد من جانب قطاع الطاقة الذي يتم تغذيته بالغاز المحلي منخفض السعر. وازداد استهلاك الغاز من جانب قطاع الطاقة من 5 مليار متر مكعب في 1991 إلى 29 مليار متر مكعب في عام 2013، ويتوقع أن يصل إلى حوالي 50 مليار متر مكعب بحلول عام 2017 عندما يتم تنفيذ الخطة الخمسية الحالية للتوسع في توليد الطاقة (2017/2012). ولكن حجم الغاز المصدر قد انخفض بشكل ملحوظ بين عامي 2010 و2013 بسبب تزايد الطلب على الغاز والانخفاض في الإنتاج.

ويتركز نجاح مصر المبدئي في تعزيز استخدام الغاز الطبيعي (أن يكون بديلا عن النفط مرتفع التكلفة) على قطاعي الطاقة والصناعة، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى المنتجة للغاز. وغالبا ما تعتبر هذه القطاعات بمثابة وسائل رئيسية لاستبدال الوقود في الوقت الذي يتم فيه التحول في استخدام الوقود في القطاع السكني بوتيرة تدريجية أسرع. في السنوات الأخيرة، أكدت الحكومة المصرية على توريد الغاز إلى مختلف القطاعات وخاصة القطاع السكني، وبنهاية عام 2013 انتهت من تنفيذ وصلات سكنية إلى حوالي 5.8 مليون مستهلك منزلي من خلال برنامج مخصص. ويجري تنفيذ برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل بمعدل متسارع: حيث زادت وصلات الغاز المنفذة سنويا من 350.000 وصلة في عام 2008/2007 إلى 588.000 وصلة في 2013/2012. وقد وضعت الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) رؤية خاصة بزيادة عدد التوصيلات المنزلية إلى 800.000 وصلة سنويا خلال 2014/2013 وما بعدها. ولتحقيق أهدافها، سوف تحتاج الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) سنويا إلى حوالي 400 مليون دولار أمريكي في الاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية للشبكة. وخلال السنوات الثلاث المقبلة، يهدف البرنامج إلى ربط 2.4 مليون أسرة بالشبكة، حيث سيتم تمويل 1.5 مليون وصلة منها من قبل البنك الدولي في إطار المشروع المقترح إلى جانب تمويل مشترك مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، وسيتم تمويل 400.000 وصلة بواسطة قرض جاري من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ويتم تمويل الـ 500.000 وصلة المتبقية من موارد الحكومة المصرية الخاصة المقدمة إلى الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS).

2- الهدف/الأهداف الإنمائية للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في مساعدة الحكومة المصرية على زيادة فرص حصول الأسر على غاز طبيعي موثوق به ومنخفض التكلفة من خلال الربط بشبكة الإمداد بالغاز الطبيعي

3- وصف المشروع

اسم المكون

المكون الأول: توسيع شبكة الغاز وشبكة التوصيلات المنزلية (1.395 مليون دولار أمريكي).

الملاحظات (اختياري)

سيمول هذا المكون الاستثمارات اللازمة لتوسيع شبكات الغاز في المناطق المستهدفة وربط 1.5 مليون أسرة بشبكة التوزيع. ويشمل هذا المكون:

- المكون الفرعي 1.1: شبكة نقل الغاز ومحطات خفض الضغط (PRSs)
- المكون الفرعي 1.2: شبكة ووصلات توزيع الغاز
- المكون الفرعي 1.3: تعزيز القدرات بغرض توسيع نطاق التوصيل
- المكون الفرعي 1.4: إنشاء مراكز لخدمة المستهلك

اسم المكون

المكون الثاني: الدعم المالي لرسوم التوصيلات المنزلية في المناطق المحرومة (40.80 مليون دولار أمريكي)

الملاحظات (اختياري)

يشمل التوسع المتوخى في إطار هذا المشروع المناطق الفقيرة نسبيا من مصر، وهناك منحة من الاتحاد الأوروبي تديرها الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، حيث يجري النظر في رسوم التوصيل لدعم الأسر في المناطق المحرومة.

اسم المكون

المكون الثالث: التعزيز المؤسسي (13.60 مليون دولار أمريكي)

الملاحظات (اختياري)

سيتم تمويل هذا المكون من قبل منحة الاتحاد الأوروبي، وسوف يكون تحت إشراف مشترك في إطار المشروع. وسيسهم هذا المكون في تحسين هيكل الحوكمة والشفافية المالية والمساءلة بالشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS). وسيتم تقسيم التعزيز المؤسسي إلى مكونين فرعيين على النحو التالي:

- المكون الفرعي 3-1: تطوير الإدارة المالية ونظام المعلومات (FMIS)
- المكون الفرعي 3-2: بناء القدرات بغرض إنشاء مرفق تنظيم للغاز

4-التمويل (مليون دولار أمريكي)

التكلفة الكلية للمشروع	1473.90	**إجمالي تمويل البنك**	500.00
الفجوة التمويلية	0.00		

مصادر التمويل	**المبلغ**
المقترض	473.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	500.00

إداة الجوار الأوربي	78.90
فرنسا– الوكالة الفرنسية للتنمية	96.00
تمويل محلي – المستفيدين	326.00
الإجمالي	1473.00

5–التنفيذ

ستكون الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) هي المستفيد من قرض البنك الدولي المقترح لأنها تمتلك جميع الأصول في شبكة الغاز الطبيعي وتتولى مهمة تمويل تكاليف المواد المتعلقة بتوسيع الشبكة. وستكون شركات التوزيع المحلي ذات الصلة مسؤولة عن القيام بأنشطة الشراء الخاصة بإمدادات السلع وعقود العمل الممولة من جانب المشروع المقترح. سوف تكون الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) مسؤولة عن توريد المواد والسلع المشتراة بموجب العقود التي يمولها المشروع المقترح لشركات التوزيع المحلي الأخرى المشاركة. وقد أنشأت الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS) وحدة إدارة المشروع (PMU) التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ المشروع ككل وكذلك عن التنسيق مع البنك ورفع التقارير له.

وستكون شركات التوزيع المحلي المشاركة مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة الممولة من جانب المشروع بما في ذلك الإشراف على المقاولين المحليين بشأن أعمال التركيب والأعمال المدنية وتقديم التقارير إلى وحدة إدارة المشروع بشأن تقدم سير العمل في تنفيذ العقد والانتهاء من أنشطة المشروع.

6– السياسات الوقائية الجائز تطبيقها (شاملة الاستشارات العامة)

السياسات الوقائية الناجمة عن المشروع	نعم	لا
التقييم البيئي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.01)	×	
البيئات الطبيعية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.04)		×
الغابات (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.36)		×
مكافحة الآفات (منشور سياسة العمليات 4.09)		×
الموارد المادية الثقافية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.11)	×	
السكان الأصليون (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.10)		×
إعادة التوطين غير الطوعي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.12)	×	
سلامة السدود (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.37)		×
المشروعات المقامة على المجاري المائية الدولية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.50)		×
المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.60)		×

الملاحظات (اختياري)

7-نقطة الاتصال

البنك الدولي

نقطة الاتصال:	حسام محمد بيدس
الوظيفة:	كبير أخصائيي الطاقة
التليفون:	5367 + 235 /9
البريد الإلكتروني:	hbeides@worldbank.org

الجهة المقترضة / العميل / المستلم

الاسم:	حكومة جمهورية مصر العربية، وزارة التعاون الدولي
نقطة الاتصال:	مهندس/ محمد همام
الوظيفة:	مساعد الوزير لشئون المنظمات الدولية
التليفون:	202 2391 2815
البريد الإلكتروني:	mhammam@mic.gov.eg

الجهات المنفذة

الاسم:	الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (EGAS)
نقطة الاتصال:	مهندس/ أحمد فراج
الوظيفة:	مدير المشروع
التليفون:	20222642930
البريد الإلكتروني:	amfarrag@egas.eg

8- لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بـــ:

مكتب البنك الدولي InfoShop

البنك الدولي

شارع H 1818، NW

واشنطن دي سي، 20433

هاتف: 458-4500 (202)

فاكس: 522-1500 (202)

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.worldbank.org/infoshop